النمو الذي يواصل تحقيقه يتفوق على جميع التوقعات

«الكويتية - الصينية»: الاقتصاد التايلندي يحافظ على مرونته في عام 2013

■ نمو الصادرات بنسبة 3 في المئة في الربع الأخير من 2012

قال تقرير الشركة الكويتية – الصينية الاستثمارية تفوق معدل نمو اقتصاد تايلند خلال الربع الأخير من 2012 جميع توقعات المحللين وذلك بنسبة ملحوظة، حيث نما إقتصادها بنسبة 18.9 في المئة على أساس سنوي مقارنة بالربع الأخير من 2011، في حين كانت توقعات المحللين بأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 15.4 في المئة على أساس سنوي، ويعود هذا النمو إلى ارتفاع النمو بشكل ملحوظ على أساس سنوي في الربع الثالث من العام الماضي، حيث نما بنسبة 3.1 في المئة أساسيا لأن الاقتصاد التايلندي كان يعاني في أواخر العام 2011 انخفاضا حادا تسببته أقوى فياضانات تعيشها تايلند في 70 عاما، والتي لا زالت تتعافى منها. أما على الصعيد الفصلي، فقد نمت تايلند بمعدل 3.6 في المئة في الربع الأخير من 2012 مقارنة بالربع الذي سبقه، متفوقة على توقعات المحللين التي بلغت 2 في المئة على أساس ربع سنوي، وأيضا على معدل نمو الربع الثالث مقارنة بالربع الذي سبقه والذي بلغ 1.5 في المئة.

وأضاف التقرير أما الناتج المحلي الإجمالي، فقد تفوّق أيضاً على توقعات المحللين، حيث نما بمعدل 6.4 في المئة خلال عام 2012. ولم يكن أي المحللين يتوقع أن يبلغ النمو هذا المعدل، حيث بلغ متوسط المعدلات المتوقعة نسبة 5.5 في المئة، في حيث كان أعلى معدل متوقع من قبل المحللين 6.3 في المئة.

وكما يبين الرسم البياني المرفق، كان الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي نمو القطاع الصناعي الذي ساهم بنمو ثلاثة فصول ربعية من إجمالي العام، وكان أداء الاقتصاد جيدا على الرغم من التعافي البطيء للاقتصاد العالمي، لأن الإنتاج التايلندي كان يستهدف القطاع المحلي، وهو إشارة إلى استمرار تعافي الاقتصاد ما بعد الفياضانات.

وتابع يمكننا الناتج المحلي الإجمالي من قياس الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد – معدل للتضخم أو الانكماش.

فهو مجموع القيم المعدلة لكافة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة أو منطقة ما خلال فترة زمنية محددة. وتعتمد هذه القيم على كميات «حجم» وأسعار السلع المنتجة.

أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فهو مقياس يجعل الأسعار الثابتة من خلال اعتماده على قيمة عام معين الذي يكون عام الأساس لجميع السلع والخدمات.

ومن ثم، يتم استخدام هذه القيم لقياس الناتج المحلي الإجمالي للأعوام التي سبقت عام الأساس والتي تليه.

كما يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق، ويتبع مكتب المجلس الاستشاري الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تايلند، وهو الجهة المسؤولة عن معلومات الحسابات الوطنية، طريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي على حسب الإنفاق، وطريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات. ويبين الرسم البياني المرفق تفصيل الناتج المحلي الإجمالي من ناحية القطاعات، وهي القطاع الزراعي «ولم يؤخذ بعين الاعتبار هنا لأن مساهمته لست ذات أهمية كبيرة للنمو»، وقطاع الصناعة والخدمات. وتساهم الصناعة بالجزء الأكبر من النمو، ويليها قطاع الخدمات.

وعند النظر للناتج المحلي الإجمالي من ناحية الإنفاق، يشكل الاستهلاك الخاص دافعا قويا للنمو في الاقتصاد الذي يعتمد على القطاع المحلي، لكن تاريخيا، كان للصادرات مساهمة أقوى للنمو.

ساهم الطلب المحلي والخارجي في الزيادة غير المتوقعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت الصادرات مرنة وارتفعت بنسبة فاقت 3 في المئة على أساس ربع سنوي، وذلك على الرغم من ارتفاع سعر صرف البات التايلندي، الذي خفض تنافسية تايلند.

إلا أن ارتفاع القدرة الشرائية للعملة التايلندية مكّن بدوره القطاع المحلي من الاستيراد، مما ساهم في نمو الواردات بمعدل 5.2 في المئة على أساس ربع سنوي، وساعد في التحكم على التضخم المستورد.

وعلى الصعيد المحلي، جاء النمو بشكل أساسي من الاستهلاك الخاص، بينما تقلصت الاستثمارات والإنفاق الحكومي بشكل متعاقب.

وقد لعبت عدة أمور دوراً في ارتفاع مستوى الاستهلاك الخاص، من أهمها زيادة الأجور، والدعم الحكومي لمشتري السيارات الجديدة، وخطة تعافي البلاد بعد الفياضانات والتي تتضمن إعادة تعمير العديد من المدن في تايلند.

وفي العام الحالي، سيكون الاقتصاد التايلندي مرناً وإن لم يشهد الاقتصاد العالمي تعافيا. وتتوقع الحكومة أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ما بين 4.5 في المئة و5.5 في المئة. وسيكون أداء الشركات جيدا لسببين، أولهما أن ارتفاع سعر صرف العملة سيخفض التكلفة.

وثانيهما أن ارتفاع الحد الأدنى للأجور سيزيد من دخل الأفراد بصورة أكبر من نمو التضخم. وستكون بذلك التحكم على التضخم هو التحدي الرئيسي لتايلند هذا العام، حيث تنمو الأسعار الآن بمعدل 3.4 في المئة على أساس سنوي.

لكننا متفائلون بأن ارتفاع سعر الصرف وانخفاض الطلب على العالمي على السلع سيدفعان الأسعار إلى الإنخفاض، ليلغيا تأثير ارتفاع الأجور والطلب المحلي. إلا أننا لا نتوقع أن يسهل البنك المركزي من سياسته النقدية وبالتالي لا نتوقع أكثر من تخفيضين بـ 25 نقطة أساس لسعر الفائدة هذا العام.

وبشكل عام، نظرتنا لتايلند إيجابية على المدين القصير والمتوسط، فتايلند هي إحدى قادة التغيير الذي سيحصل في آسيا، للتحول من اقتصاد يعتمد على الصادرات إلى اقتصاد يعتمد على الطلب المحلي.

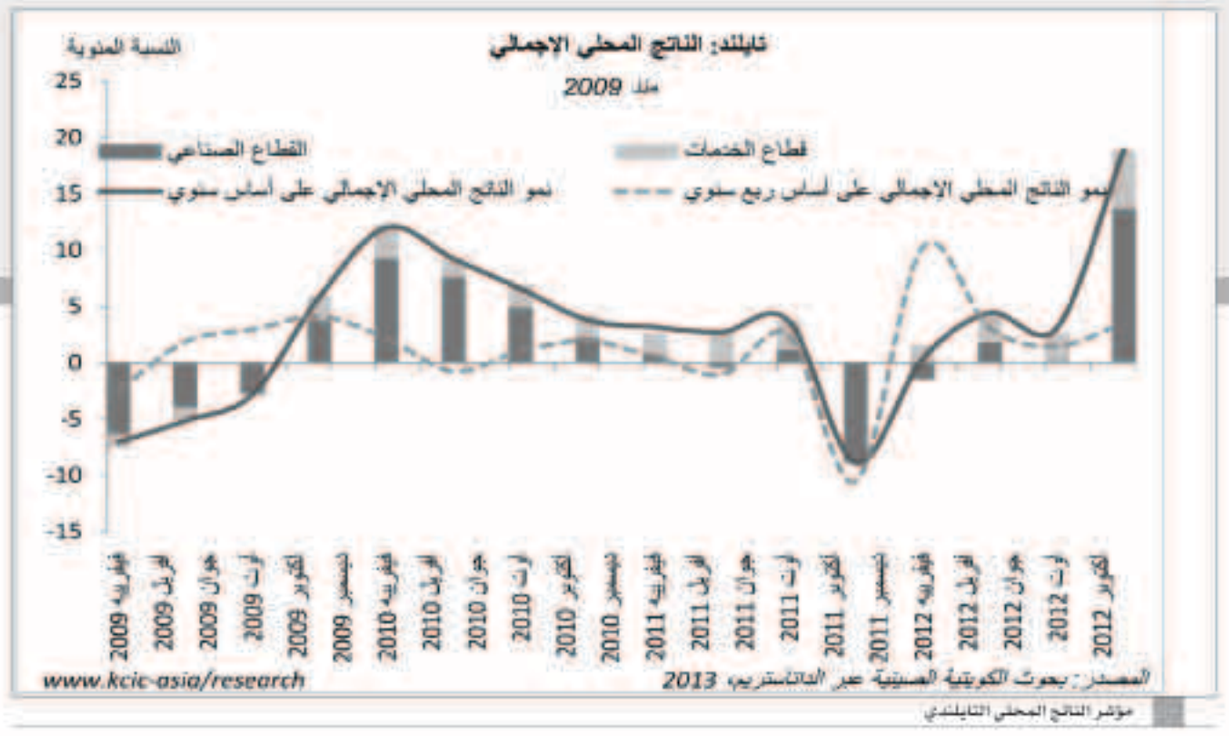

مؤشر الناتج المحلي التايلندي

■ نمو الواردات بنسبة 5.2 في المئة في الربع الأخير خلال العام الماضي

«دوبال»: حققنا 9.77 مليارات درهم من مبيعات الألمنيوم خلال 2012

جانب من الجمعية العمومية

كان العام 2012، مرة أخرى عاما ممتازاً بالنسبة لمؤسسة دبي للألمنيوم، دوبال، المملوكة بالكامل لحكومة دبي، والتي يعد مجمع عملياتها في منطقة جبل علي، أضخم مصهر فردي للألمنيوم الأولي في العالم، حيث أعلنت دوبال عن مبيعات إجمالية بلغت 9.77 مليارات درهم، «مقارنة مع مبيعات بقيمة 11.144 مليار درهم في 2011»، وأرباح صافية بلغت 1.58 مليار درهم، تمثل نحو 16.2 في المئة من عائدات المبيعات الإجمالية «مقارنة مع أرباح العام 2011، التي بلغت 3.515 مليارات درهم»، لتحافظ بذلك على مكانتها الرائدة كإحدى أعلى المؤسسات ربحية في دبي.

فضلاً عن مواصلة تعزيز مكانتها الريادية، عبر تحقيقها لمعدلات سنوية مجمعة من العوائد ونمو الأرباح منذ العام 1995 وحتى العام 2012 بنسبتي 11.2 في المئة و6.5 في المئة على الترتيب، وذلك حسب تصريحات سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، وزير المالية، ورئيس مجلس إدارة دوبال، الذي أشاد بكل فخر بما تتمتع به دوبال من مستويات أداء عالية من السلامة ومعايير الأداء البيئي.

وجاء الإعلان عن نتائج دوبال في العام 2012، من قبل عبدالله جاسم بن كلبان، الرئيس والرئيس التنفيذي لدوبال خلال إجتماع الجمعية العمومية للعام 2012، والذي انعقد بموقع عمليات دوبال في منطقة جبل علي، يوم الأربعاء، 27 فبراير 2013، بحضور سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، وزير المالية، وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة، وممثل عن مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية.

ووفق تصريحات عبدالله جاسم بن كلبان، فإن الإنجازات التي حققتها دوبال خلال العام 2012، تعكس مجموعة من الجوانب المتمثلة في زيادة أحجام الإنتاج وعوائد المبيعات، مدعومة بالتركيز المستدام على ضبط التكاليف النقدية، والذي تحقق على الرغم من الضغوط المتزايدة على أسعار شراء المواد الخام، حيث أوضح عبدالله بن كلبان :» من الهام أيضا الإشارة إلى أن صافي أرباح دوبال، يتضمن حصة المؤسسة من أرباح شركة الإمارات للألمنيوم «إيمال»، التي بلغت 92 مليون درهم، خلال العام 2012، خلال عامها الثاني من التشغيل الكامل، إن تقليص ميزانية نفقات رأس المال والمحافظة على ضوابط صارمة لرأس المال العامل، ساهما وبشكل كبير في تحقيق مدخولات نقدية صحية من الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية الحرة، وهو الأمر الذي وفر الدعم لمحافظة دوبال على ميزانية عامة قوية».

دراسة: تحسن ثقة الأعمال التجارية في الخليج وزيادة بسيطة بالأجور

اشارت دراسة أجراها Naukrigulf.com أن 68 في المئة من مدراء التوظيف في منطقة الخليج يتوقعون خلق فرص عمل جديدة في 2013 مقارنة بـ 64 في المئة منهم في يوليو 2012.

ومن بين المدراء الذين توقعوا مشاعر ايجابية، 48 في المئة منهم ذكروا أن الوظائف ستكون لذوي الخبرة في مستوى 4–8 سنوات بينما ذكر 40 في المئة منهم ان الوظائف ستكون لذوي الخبرة في مستوى 1–3 سنوات. ولكن، الأمر الذي يدعو للقلق هو أن 14 في المئة من أصحاب العمل قالوا لن يكون هناك أي توظيفات في الأشهر المقبلة بينما قال 5 في المئة منهم حدوث تسريحات في منظماتهم.

وقطاعيا، ابدى المدراء في قطاعي البناء والبيع بالتجزئة مشاعر أكثر ايجابية حول سيناريو التوظيف في 2013. ولكن كشف المدراء في قطاع النفط والغاز عن مشاعرهم المنخفضة مع 68 في المئة فقط منهم يشيرون الى انشاء الوظائف الجديدة مقارنة مع الـ 83 في المئة قبل ستة الأشهر الماضية.

ويجري دراسة Naukrigulf.com عن توقعات التوظيف لقياس اتجاهات التوظيف في مختلف القطاعات المهنية. وهذا يعطي صورة واضحة عن فرص العمل في سوق التوظيف، ويلقي الضوء على العلاوات السنوية، والفرص المهنية ومعدل التناقص.

من جانبه قال نارون أغروال، رئيس قسم الأعمال في Naukrigulf.com ان البيئة الاقتصادية العالمية قد جعلت الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي بالطبع متحفظة ولكن لا شك أن مشاعر التوظيف أحسن الآن مما كانت عليها قبل ستة أشهر السابقة. والقطاعات التي ستستقطب وتحفظ الكفاءات في المنطقة هي قطاعي البناء والتجزئة.

وبالاضافة الى ذلك، سيحصل الموظفين مع المهارات والخبرة الصحيحة على علاوات أعلى بينما قد يحصل الآخرون على علاوات بسيطة أو لا يحصلون على أي علاوات.

وكشفت الدراسة أيضا عن العلاوات التي ستقدمها الشركات إلى موظفيها في عام 2013. وأشار 50 في المئة من المدراء المشاركين في الدراسة الى علاوات بسيطة بينما أشار 17 في المئة منهم أنه لن يتم تقديم أي علاوات في عام 2013.

توقعات بانتعاش الاقتصاد الألماني في الربع الأول من العام الحالي

برلين – «كونا»: توقع معهد اقتصاد ألماني أمس ان يشهد الاقتصاد الألماني في الربع الاول من العام الحالي انتعاشا يستفيد من خلاله اكبر اقتصاد في اوروبا تعويض التباطؤ الذي شهده في الربع الأخير من العام الماضي.

ووفق معهد «دي اي دبليو» الذي يعد من اكبر معاهد اجراء البحوث الاقتصادية في المانيا فإنه من المتوقع ان يشهد الناتج المحلي الألماني في الربع الاول من العام الحالي مقارنة مع الربع ذاته من عام 2012 ارتفاعا بـ0.3 في المئة.

وقال فيرديناند فيشتر رئيس المعهد في برلين ان توقعات وارقام المعهد تشير الى ان الاقتصاد الألماني لم يأبه بالتباطؤ الذي شهده في نهاية العام الماضي مؤكدا ان هذا التباطؤ لن يمنعه من تحقيق النمو المنشود في الربع الاول من العام الحالي.

وحمل فيشتر تراجع الطلب الخارجي على البضائع الألمانية في نهاية العام الماضي مسؤولية التباطؤ الذي شهده اقتصاد المانيا مؤكدا في الوقت ذاته ان الطلب على هذه البضائع لا سيما من دول اوروبية عاد في بداية العام الحالي الى وضعه المعهود.

واضاف ان زيادة الطلب على البضائع الألمانية لا يعود فضلها لزيادة الطلب عليها من دول اجنبية بل ايضا من السوق الداخلية الألمانية.

وعزا المعهد ارتفاع الطلب الداخلي على البضائع الألمانية الى ارتفاع الاجور بشكل كبير في نهاية العام الماضي وبداية العام الحالي الامر الذي يشجع وفقا للمعهد قطاع الاستهلاك.

تقرير: الاقتصاد البريطاني حقق نموا بـ0.3 في المئة العام الماضي

لندن – «كونا»: اكد تقرير رسمي أمس ان الاقتصاد البريطاني حقق خلال العام الماضي نموا إيجابيا بنسبة 0.3 في المئة وذلك على عكس التقارير الأولية التي نشرت الشهر الماضي والتي اشارت إلى ان الناتج المحلي الخام لم يسجل اي نمو يذكر.

واوضح تقرير نهائي صدر عن مكتب الإحصاء الوطني ان حجم الاقتصاد البريطاني العام الماضي كان اكبر ب 0.3 في المئة مما كان عليه عام 2011 غير انه اشار إلى ان قطاع الخدمات الذي يمثل ثلاثة ارباع الاقتصاد تراجع مع نهاية 2012 بنسبة 0.1 في المئة.

كما تراجع الإنتاج الصناعي بمعدل 1.9 في المئة وهو اكبر انكماش يسجل منذ منتصف عام 2009 مقابل نمو قطاع البنى التحتية بقرابة واحد في المئة.

وثبت التقرير حصيلة تراجع النمو الأولية خلال الربع الأخير من العام الماضي عند 0.3 في المئة مؤكدا من جهة اخرى حجم التأثير الإيجابي لتنظيم أولمبياد لندن على حصيلة النمو العام وذلك بالنظر إلى الانكماش الاقتصادي المسجل بين يناير ويونيو الماضيين.

معرض «أيدكس» يسهم بشكل فاعل في تعزيز الاقتصاد الوطني الاماراتي

أبوظبي – «كونا»: يؤكد معرض ايدكس من دورة الى اخرى انه ليس مجرد واجهة لعرض احدث تقنيات التصنيع الدفاعي في العالم فحسب بل له مردود اقتصادي مهم حيث يسهم بشكل فاعل في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال العائدات الناتجة عن الخدمات التي تقدم على هامشه والتي تنشط بدورها الحركة السياحية والتجارية في الدولة.

واثبتت دورات ايدكس الاحدى عشرة منذ انطلاقتها عام 1993 ما تتمتع به دولة الإمارات من امن واستقرار على المستويات كافة وهو مايبدو جليا من حرص الشركات الكبرى في مجال التصنيع الدفاعي على المشاركة في المعرض ليعبر ذلك عن تقدير دول العالم كافة ومواقفها وسياساتها الرشيدة التي تعلي من قيم البناء والتنمية والأمن والاستقرار في محيطها الإقليمي والدولي.

ان معرض ومؤتمر الدفاع الدولي «أيدكس 2013» الذي اختتمت دورته الـ11 الخميس الماضي اكد ان دولة الإمارات اصبحت رائدة في صناعة المعارض في المنطقة والعالم وشهادة على ما تشهده من تطور نوعي وكمي سواء من حيث حجم مشاركات الشركات وصناع القرار ورواد الصناعات الدفاعية وكبار القادة والمسؤولين والخبراء او من حيث حجم الصفقات ونوعية المعروضات او من حيث المردود الإستراتيجي للمعرض الذي يؤكد قوة الاقتصاد الإماراتي وقدرته على النمو المتواصل والمستدام.

ويندرج معرض آيدكس وغيره من المعارض الكبرى التي تشرف على تنظيمها أبوظبي ودولة الإمارات بوجه عام ضمن توجه استراتيجي يستهدف تنويع الاقتصاد وإضافة محركات نمو قوية له.

وشكلت دورة «ايدكس ونافدكس 2013» الدورة الاكبر في تاريخ هذا المعرض على جميع المستويات حيث شارك فيها 1112 شركة عارضة من 59 دولة حول العالم.

وشهدت هذه الدورة حضورا جماهيريا كثيفا للفعاليات والعروض الحية المصاحبة له وحققت رقما قياسيا على مر الدورات السابقة.

وبلغ عدد زوار المعرض اكثر من 80 الف زائر كما وصلت القيمة الإجمالية للصفقات المبرمة لصالح القوات المسلحة خلال الايام الخمس للمعرض اكثر من 14 مليار درهم عبر 55 صفقة.

وقدم معرضا «ايدكس» و«نافدكس» في هذه الدورة منطقة جديدة مخصصة للأنظمة غير المأهولة ومنطقة لعرض الطائرات المروحية وشهد إقبالا كبيرا من الجمهور.

وشملت عمليات تطوير المعرض إجراء تحسينات واسعة ضمن معرض «نافدكس» مكنته من استضافة ست سفن حربية زائرة من عدة دول عالمية وإقامة عروض مائية حية مبهرة للجمهور إضافة إلى ثمان سفن حربية من دول مختلفة راسية على رصيف ميناء زايد. وقد حققت معارض الدفاع الدولي «ايدكس» منذ انطلاقتها في دورتها الأولى عام 1993 نجاحات متواصلة سواء من حيث الزيادة المضطردة في حجم المساحة المخصصة للعروض او الدول والشركات العالمية العارضة لأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العسكرية في صناعة الأسلحة البرية والبحرية الحديثة.

وتميزت معارض «ايدكس» التي استطاعت ان تثبت حضورها على خريطة المعارض العالمية عن غيرها من المعارض الدولية المماثلة بعروضها الحية لأحدث التطورات التكنولوجية في صناعة الأسلحة الدفاعية البرية والبحرية والجوية المساندة حيث يتم عرض أحدث التقنيات والتجهيزات ميدانيا في اكثر من ثلاثة مواقع مخصصة لذلك.

وحققت معارض الدفاع الدولي «ايدكس» منذ انطلاقتها في دورتها الأولى عام 1993 نجاحات متواصلة سواء من حيث الزيادة المضطردة في حجم المساحة المخصصة للعروض او الدول والشركات العالمية العارضة لأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العسكرية في صناعة الأسلحة البرية والبحرية الحديثة.

وقد انطلقت اول دورة لفعاليات معرض الدفاع الدولي «ايدكس 93» في شهر فبراير 1993 بمشاركة نحو 250 شركة وطنية وعالمية من 34 دولة.

وزار المعرض نحو 35 الف من بينهم وزراء دفاع وقادة عسكريون ومتخصصون في شؤون الاستراتيجيات العسكرية وصناع القرار.

معرض «ايدكس» حقق منذ انطلاقته نجاحات متواصلة